

واقصر بحثنا على إيراد تلك الصيغ الواضحة التي تخلو من الغرابة والشك في أنها مصنوعة ؛ ليسهل على دارس العربية الإلمام بها وفهمها واستيعابها دون عناء .

وأعرضنا جانباً عن الخلافات التي استطرد بها علماء الصرف الأقدمون والتي لم تنفع كثيراً في دراسة العربية ، وتركنا الأمر لمن يريد الاطلاع عليها في مصادرها الأصلية ، وله الخيار في ذلك ؛ لأن تلك الخلافات ليست مجدية فقد تتعلق بوزن كلمة أو اشتقاقها من أصل كذا أو كذا ، نحو : (مُوسَى) فمنهم من قال : إن وزنه (فُعْلَى) ، فصارت الميم فيه أصلية وليست زائدة ؛ لأنه اسم أعجمي معرّب ، وأصله بالعبرية (موشا) بالشين والألف الممدودة ، ومنهم من قال : إن وزنه (مُفَعَّل) فالميم هنا زائدة والألف أصلية ؛ لأن الفعل منه (أوسى) ، يقال : أوسى رأسه أي حلق شعره ، حيث سقطت الميم في بعض تصاريف الكلمة بدلالة الفعل الماضي المذكور ، منه .

ولم يتفق الطرفان على أن وزنه إذا كان اسماً معرباً هو (فُعْلَى) وإذا جاء بمعنى آلة الحلاقة هو (مُفَعَّل) بل عده كل منهما على الوزن الذي اقترحه هو ، دون تفريق بين المعرب أو بين ما كان بمعنى آلة الحلاقة .
إن الاستطراد في هذه الجزئيات لم يكن نافعاً في دراسة الصيغ العربية بصورة عامة ، والمزيد فيها بصورة خاصة ، وأكثر ما فيها أنها تؤدي إلى تشتيت ذهن القارئ والدارس على السواء .

٨ - لا بد لزيادة المبنى من زيادة في المعنى :

عند زيادة حركة أو حرف ، أو هما معاً على المفردات والصيغ فإن معناها يزداد بقدر زيادة الأحرف والحركات على أصولها ، فلو أخذنا الفعل (عَلِمَ) ، فإنه بهيئته المجردة يتعدى إلى مفعول به واحد ، لكننا لو زدنا عليه الهمزة في أوله لصار يتعدى إلى مفعولين ، وأدى وظائف لم يؤديها كما كان